تفنيد كارل بوبر للديموقراطية : محاولة نحو ما بعد الديموقراطية

الأستاذة لطيفة بهلول

باحثة دكتوراه علوم، تخصص فلسفة سياسية

كلية العلوم السياسية

جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)

Latifa.12.bahloul@gmail.com

الملخص:

الديموقراطية عندما تكون مقابلة للحكم الديكتاتوري تبقى حلما، أما بعد تطبيقها وتجاوز الشعوب للديكتاتورية، تظهر الديموقراطية مثل كل الأفكار البشرية، تظهر القابلية للتحسين، ما بعد الديمقراطية هي الرؤية الأخرى للديمقراطية بعد تطبيقها، مشروع يتكون من مجموعة أفكار ناقدة للديموقراطية، تهدف لإبراز عيوبها لعدة أهداف منها، تحسين السلبيات، أو التجاوز كما يعتقد كارل بوبر.

عندما نناقش فكرة البحث عن مشروع أفضل من الديموقراطية، من الطبيعي أن نشعر بالاستغراب، لأن الديموقراطية منذ تأسيسها نظريا وتطبيقيا في الحضارة اليونانية هي أفضل طرق الحكم على الإطلاق، لا يختلف بوبر مع فكرة أنها الأفضل، ولكنه يضيف أمرا في غاية الأهمية، هي الأفضل لأنه لا يوجد مشروع بديل يختزل إجاباتها ويتجاوز سلبياتها، النقد بداية جديدة للعمل على بدأ مشروع ما بعد الديموقراطية.

Abstract:

Democracy when faced with dictatorial rule, remains as a dream, but after its application and the people's transgression of dictatorship, democracy emerges like all human ideas, showing the ability to improve the deprived peoples. Post-democracy is the other vision of democracy after its application, a project consisting of a group of critical ideas of democracy, its disadvantages are, inter alia, to improve the negativity, or to override it, as Carl Popper believes,

When we discuss the idea of looking for a project that is better than democracy, it is natural to wonder that democracy since its founding in theory and practice in Greek civilization is the best method of governance at all. Popper does not differ with the idea that it is the best, but adds something of importance. There is no alternative project that reduces its answers, and goes beyond the negative, criticism is a new beginning to work on the project began after democracy.

مقدمة:

الديمقراطية حلم لأغلبية شعوب العالم التي تسعى لتحقيقها، عبر تاريخ النضال والثورات الإنسانية، كان هدف الشعوب أن تمنح حق اختيار من يحكمها بحرية، وبما أن أغلبية هذه الشعوب مازالت في طريقها نحو تحقيق الديموقراطية، فلا يمكنها الحكم على الديموقراطية إلا من حيث بعدها النظري، إنها حكم الشعب، قطعا هذه الجملة تحمل مفهوما إنسانيا وجماليا لا يختلف عليه أحد، الديمقراطية التي تسعى إليها الشعوب المحرومة منها هي الديمقراطية النظرية، بينما ما بعد الديمقراطية هي الرؤية الأخرى للديمقراطية بعد تطبيقها.

ما بعد الديموقراطية هي مشروع يتكون من مجموعة أفكار ناقدة للديموقراطية، تهدف لإبراز عيوبها لعدة أهداف منها، تحسين السلبيات، أو التجاوز كما يعتقد كارل بوبر، عندما نناقش فكرة البحث عن مشروع أفضل من الديموقراطية، من الطبيعي أن نشعر بالاستغراب، لأن الديموقراطية منذ تأسيسها نظريا وتطبيقيا في الحضارة اليونانية وهي أفضل طرق الحكم على الإطلاق، لا يختلف بوبر مع فكرة أنها الأفضل، ولكنه يضيف أمرا في غاية الأهمية، هي الأفضل لأنه لا يوجد مشروع بديل يختزل إجاباتها، ويتجاوز سلبياتها.

طبقت الولايات المتحدة الديموقراطية، هي وعدد كبير من الشعوب عبر التاريخ، بعد تطبيقها تم الوصول إلى بعض الحقائق التي تفند أسطورة الديموقراطية، كأفضل نظام حكم بشري، هي الأفضل في إطار البدائل الأخرى المتوفرة، لكنها ليست أفضل نظام حكم للشعوب، لأنها كأي إنتاج بشري تحتمل النقصان، أهم سلبيات الديموقراطية حسب كارل بوبر أنها قائمة على مسلمة وهي، أن الحقيقة تصبح أقوى كلما زاد عدد مؤيديها، أي أن الشعوب لا تخطيئ، لأن الجماعة لا تتفق على خطأ، على النقيض من هذه الفكرة، يؤكد كارل بوبر أن هتلر كان مدعوما بتأييد أعمى من شعبه، لقد أثبتت الشعوب أنها تخطيء مثل الفرد العادي، قد يكون فرد واحد على صواب، وجماعة على خطأ، عدد المؤيدين لا يؤدي إلى حقيقة أن الفكرة صحيحة.

الديموقراطية عندما تكون مقابلة للحكم الديكتاتوري تبقى حلما، أما بعد تطبيقها وتجاوز الشعوب للديكتاتورية، تظهر الديموقراطية مثل كل الأفكار البشرية، تظهر القابلية للتحسين، من خلال هذه المقالة أحاول عرض رؤية بوبر للديموقراطية، لم يخصص لها فصلا محددا في مؤلفاته السياسية، لكنه أكد على الفكرة بعرضها في سياقات

مختلفة، أحيانا كنوع من النقض، وأحيانا أخرى كتنبيه لضرورة البحث في مشروع ما بعد الديموقراطية.

أهمية البحث في هذا الموضوع تتمثل في أنه يعرض في سياق سياسي محض، أي أن العلوم السياسية لها روادها المختصين في علم السياسة، لكن هناك إسهامات سياسية في غاية الأهمية من طرف مختصين في فن السياسة، مثل الفلسفة السياسة التي تحتوي على جزء كبير من هذا الفن، المقصود بالفن هو الانطلاق من علم السياسة، مع الاقتران بقراءة نقدية للواقع السياسي، للخروج بأفكار خلاقة تتجاوز علم السياسة كعلم نظري، وأيضا تتجاوز الواقع، لتطرح فلسفة سياسية، ما بعد الديموقراطية عند كارل بوبر هي فلسفة سياسية، لكنها في مؤلفاته الغزيرة وردت كأفكار جزئية، جمعتها من سياقات مختلفة، للخروج بفكرة سياسية تعتبر نواة لمشروع يمكن دراسته في العلوم السياسية وفي الفلسفة السياسية على حد سواء.

إذن الديموقراطية حل أفضل من الديكتاتورية، لأنها تضمن الانتقال السلمي للسلطة، لكنها في المقابل نوع من الديكتاتورية الشعبية التي لم يجد بوبر بديلا لها، أو حلا لمشكلة الديموقراطية، لكنه عرض النقائص في سياق الاسهام في حل مشكلة الديموقراطية في هذا السياق نناقش كارل بوبر بمنهج التفنيد، إنه منهج علمي من إبداعه، يعني نقد الفكرة بشراسة، لتتضح قوتها في الدفاع عن نفسها، فند بوبر الديموقراطية؛ بمعنى أنه نقدها وفق منهج علمي، وخرج بمجموعة من النتائج، تثبت فكرة أن الديموقراطية؛ هي منهج سياسي إنساني، لها إيجابيات لكن توجد لها سلبيات، تفتح البحث عما هو أفضل من الديموقراطية، يؤكد بوبر أن الديموقراطية هي نقيض الحكم الديكتاتوري، لذلك وجب العمل بها، حتى نجد بديلا أفضل منها.

المشكلة المطروحة في هذا البحث يمكن تجزئتها لعدة أسئلة حسب العناصر الواردة في المقالة وهي: لماذا نحتفظ بالديموقراطية رغم سلبياتها؟ ماهي السلبيات التي تفرض البحث عما بعد الديموقراطية؟ والسؤال الأخير هو كيف يمكن فتح مجال المشاركة في مشروع ما بعد الديموقراطية؟

أولا – لماذا الصبر على الديموقراطية:

"الفرق بين الديموقراطية والطغيان، أن الحكم الديموقراطي يمكن التخلص منه دون إراقة الدماء، على عكس الطغيان الذي لا يمكنه ذلك "[1] هذه هي أهم صفة جوهرية

[1] - *Karl Popper:* ***Conjectures and Refutations****, The growth of scientific knowledge basic books, London New York ,1962. 350*

في الحكم الديموقراطي، إنه انتقال سلمي للسلطة، إن الديموقراطية تضمن الرضى بالاختيار المشترك، أي أن الشعب يتقبل اختياره ويلتزم بالحل السلمي لأنه من يقوم بالاختيار، الشعوب تقوم بثورات ضد الأنظمة الديكتاتورية، أي تلك التي لم تصل إلى الحكم بواسطة اختيار الشعب، توجد طرق سلمية أخرى للحكم لا تكون بواسطة الديموقراطية مثل الحكم الملكي، لكنها أيضا تكون بموافقة الشعب، إذن الديموقراطية هي إحدى وسائل الحكم السلمية.

الشعوب التي تتكون من طوائف وأعراق مختلفة غالبا ما ترغب في أن يكون الحكم بيدها، وإذا تم فرض الحكم على هذا النوع من المجتمعات فإن الطوائف الأخرى لا ترضي بالخضوع لحكم طائفة أخرى، التجارب المختلفة تؤكد أن الديموقراطية هي حل توافقي سلمي في مجتمعات متعددة الطوائف، إنها حل مقبول حتى لو كان لصالح طافة أخرى، وتكون قوة الأغلبية بيدها، للوصول إلى حل سلمي في إطار التعدد الديموقراطية هي الحل، لأنها تضمن الرضى بالنتائج، وعدم الاحتقان الذي يسبب الثورات والحروب الدموية الطائفية.

الديموقراطية تعني الانتقال السلمي للسلطة، تغيير حاكم منتخب بشكل ديموقراطي سيكون بسلاسة، وفق القانون، دون المساس به أو اللجوء إلى العنف "في تنفيد البرامج يكون ثمة إمكانية للتوصل لتسوية معقولة ومن ثمة انجاز التحسن بوسيلة معقولة"[1] القانون هو الذي يحكم، ولا يمكن اللجوء إلى التصفيات الشخصية في إطار العنف، بمعنى أن الشعب عندما يختار نظام حكم فهوم يمنحه فرصة الاختبار، إلى أن يثبت أنه يستحق الفرصة، أما إذا أثبت النظام الحاكم العكس، أو غير مساره الذي منحه ثقة الشعب، التقاليد الديموقراطية تمنح فرصة لتحسين الوضع، وإذا لم ينجح الأمر، تسلم السلطة الحاكمة صلاحياتها للشعب بطريقة سلمية، وهي أيضا تحصل على حق التنحي بسلام في ظل حماية تقاليد الديموقراطية.

حماية الأفراد الذين يرتكبون الأخطاء، حتى أثناء تنحيتهم من السلطة هي أحد أهم إيجابيات الديموقراطية، على النقيض. الحكم الديكتاتوري بكل صوره قام على التصفية الجسدية والعنف[2] في حالات معقدة مثل التي ترفق التجرد من السطلة، غالبا لا يتخلى الحاكم الديكتاتوري عن السلطة طواعية، بل يتم لأنه يصل إليها بالقوة والعنف،

[1] - *Karl Popper:* ***The open society and its enemies, The high tide of Hegel and Marx and aftermath****, Volume 2, Routledge and Kegan Paul, London ,1966. p.138.*

[2] - *Karl Popper:* ***The open society and its enemies****, Volume 2, Hegel von Marx, Op. Cit., P. 127.*

وعلى هذا الأساس يعتقد أنها من حقه ولا أحد يستطيع تنحيته. في النظام الديموقراطي من المفترض أن هناك رقابة أي أن مساحة حدوث أخطا كبيرة بحق الشعوب قليلة، لكن إذا حدثت لا يمكن أن يعاقب الشعب النظام المخطئ وفق أعراف غوغائية، القانون الديموقراطي يحمي الحاكم بنفس درجة حماية الشعب، القانون هو من يفصل بينهما.

"نحن ديموقراطيين، ليس لأن الأغلبية دائما على حق، لكن الحكم الديموقراطي هو أقل الأنظمة شرا"[1]، يفضل بوبر الديموقراطية، لأنها تحول دون سفك الدماء من أجل السلطة، أما الأنظمة الديكتاتورية فتسفك الدماء لتحكم، وقد تتمادي في قتل شعوبها إذا هددت حكمها، هذا سبب وحده يجعل الديموقراطية هي الحل الأفضل. سواء سفك الدما للوصل إلى السلطة أو سفكها للحفاظ على السلطة، وحتى النظام الحاك له حماية في كل الحالة، فلا يمكن الاعتداء عليه حتى لو قرر شعب ذلك، حتى المخطئ لا تسفك دماؤه عشوائيا.

ثانيا – تفنيد خرافة أن الديمقراطية هي حكم الشعب:

"هناك خرافة كلاسيكية وهي حكم الشعب، صفة لصوت الشعب، نوع من القوى القصوى، والحكمة اللامتناهية "[2]، تعريف الديموقراطية أنها حكم الشعب، ظهرت كلمة ديموقراطية في أثينا، حيث كان عدد السكان محدودا يمكن أن يعرف رأيه بشكل مباشر، وبمصداقية أكبر بواسطة الديموقراطية المباشرة، الديموقراطية المباشرة هي الأسلوب الأقرب إلى المعنى الحقيقي للديموقراطية، في هذه الحالة يكون الشعب قادرا على المساهمة بشكل مباشر في الحكم ومراقبته.

بعد تطور الشعوب وتبني نفس أسلوب الحكم اليوناني، نجد أن التسمية قامة، لكن الشعب لم يعد يحكم، هو يختار فقط، بسبب استحالة حكم شعب يتكون من ملايين في الوقت نفسه، وهنا برزت عدة أساليب تعبر عن الديموقراطية المباشرة، وهي حكم بواسطة عدد من الأفراد يختارهم الشعب، الواقع يؤكد أنه حتى لو كان الفرد مؤهلا ويستحق اختياره، إلا أنه لا يستطيع استشارة كل تلك الملايين في كل مرة يتخذ فيها قرار مصيريا، هو من يختار، وأحيانا لا يرضي الشعب عن خياراته. تعداد شعوب العالم الحديث والمعاصر، يجعل من حكم عدد من الملايين من الشعب أمر غير عقلاني، الشعب لا يحكم هذه خرافة، إنه يختار وفق المعايير الديمقراطية لكنه ليس من يحكم، عمله غالبا يتوقف بعد الاختيار، ليبدأ ممثليه في الحكم.

[1] - *Karl Popper:* ***Conjectures and Refutations****, Opacity., p.351.*
[2] - *Karl Popper****: Conjectures and Refutation****, Op. Cit., P 347.*

إنها تفويض مفتوح، مطلق للبشر، بحكم صفات مسبقة. الإنسان يتغير، وقد يتغير مع الحكم، الشعب يمنحه الحكم، ويغادر نحو شؤونه، إذن الأصح أن الشعب يختار من يحكم، وليس هو من يحكم، لأن الحكم هنا يعني الممارسة الفعلية للحكم، إذن الديموقراطية المتداولة تتوقف عن العمل بمجرد أن يطمئن الشعب أنه اختار ممثليه، التجارب المختلفة تظهر سوء الاختيار بعدة صور، منها التحول من الجيد إلى السيء، قد يكون ذلك بنية سيئة مسبقة، وقد يكون فقط من أعراض السلطة، وهذا ما يحدث غالبا.

تعريف الديموقراطية أنها حكم الشعب، هذا التعريف غير دقيق، الصواب أن الشعب هو الذي يختار، ومن يحكم هم الفئة المختارة، فالشعب هنا يفوض من يحكمه، لينطلق هذا المخول بالحكم، نحو تنفيذ قرارات غالبا لا تكون من اختيار الشعب. لذلك يقترح بوبر التركيز على اختيار البرنامج، دون التركيز على من سوف يحكم.

يحمل كارل بوبر أفلاطون المسؤولية، لأنه طرح سؤالا في فكره السياسي عن المدينة الفاضلة، التي تكون كذلك بحاكم أفضل، خطأه أنه طرح السؤال الخطأ، إنه سؤال من يحكم الدولة؟ كان من المفروض أن يسأل كيف يكون الحكم أفضل [1] ومنذ ذلك الوقت والاجابات تقترح، والشعب من بين الاقتراحات، مثل حكم الفرد، لكن طريقة الحكم هي الأساس الذي يحدد من يحكم فعليا. قد يحكم الشعب وهذا أفضل الحلول الحالية، لكن عليه أن يحكم حقيقة، إنه لا يحكم هو يختار فقط.

الأفضل في المنهج السياسي الأفلاطوني هو الحكيم الفيلسوف، ذلك الانسان الذي يمتلك قوى خاصة يتم اكتشافها وسقلها وفق النظام التعليمي الأفلاطونية، إنها طبقة ليست في متناول جميع أفراد الشعب لأنها تستلزم قدرات مميزة من أهمها تفوق القوى العاقلة، عند الحاكم الفيلسوف، كما أنه يحمل قدرا معتبرا من المثل الأخلاقية، إنه الحاكم المثالي للدولة المثالية. حتى المثالية تتغير لا يمكن المراهنة بمصير شعب بدعوى المثالية.

حسب بوبر اختيار الفرد سيتم وفق معايير مثالية أخلاقية، كباحث عن الصدق والأمانة بمطابقتها بالسيرة الذاتية، يجب تجاوز مسألة الرهان على الأخلاق، لأن أخلاق الإنسان قبل الحكم، سوف تتغير بعد الحكم، إن قوة السلطة لها تأثيرها على النفس البشرية، لذلك يجب التركيز على المشاريع. المشاريع المحكمة، التي يمكن تتبع تطبيقها، هي المقياس الوحيد لصحة الاختيار هناك اختيارات أيديولوجية تسيطر على الشعوب، تعبث

1 - كارل بوبر: درس القرن العشرين، ترجمة الزواوي بغورة ولخضر مذبوح، مرجع سبق ذكره، ص ص 87-88.

بها وسائل الإعلام، نزوات الشعوب، الأموال المتحركة في إطار الحملات الانتخابية، كلها قيود يمكن أن يجر بها الشعب نحو اختيارات معدة مسبقا.

شعوب تؤمن باختيار الحاكم العظيم الذي سيغير حياتهم نحو الأفضل، بالرغم أن من أضمر الشر للبشرية نصب نفسه كعظيم وأوهم الشعوب أنه من ينتظرونه لتحريرهم، هو يفعل ذلك لتحقيق مصلحته وهم يصدقونه لتبرير تكاسلهم وعدم امتلاكهم الإرادة لمساعدة أنفسهم، الواجب الحقيقي للسياسة ليس تحقيق دولة مثالية بشؤون تتعلق بالحفاظ عليها للأبد هذا الواجب هو ما تعتقد السياسات الفاشلة، السياسة الحقيقية واجبها إنجاح التغيير.

ثالثا – الأهلية والديمقراطية، حكم الشعب بين الخطأ والديكتاتورية:

هناك خلل في الديموقراطية، لأنها تراهن على من يحوز على الاجماع، وتضعه في مرتبة كائن مثالي هذه مخاطرة، لأن قوة الاختيار الديمقراطي ليست حصانة ضد الخطأ ولذلك يجب إنشاء مؤسسات ديمقراطية يمكنها تصحيح الأخطاء فتعمل هذه الأخيرة على المراقبة الدائمة لمن يتولى السلطة السياسية، إنه مخير إما بالعمل بشكل أفضل أو ستتم تنحيته بطريقة سلمية. "أنا لا ـقصد بالديمقراطية شيء غامض؛ مثل حكم الأغلبية ,لكن أقصد المؤسسات التي تسمح للشعب أن يراقب القوانين وعدم تطبيق القوانين، وهذا ما يوفر إمكانية للإصلاح" [1].

لا يمكن المفاضلة بين الاختيار الديموقراطي، والديكتاتورية، فقد حسم الأمر لصالح الكرامة الإنسانية وهي أهم مبدأ محرك للديموقراطية، لأنها تمنح الشعب الحرية والأمان ليختار من يحكمه، النقاش هنا حول عدم اعتبار الاختيار ضمانة كافية للعمل الجيد، كما أنه ليس حصانة ضد الأهواء البشرية، والرغبة في التفرد بالسلطة هنا لا نرجح إمكانية حدوث هذا، وإنما نؤكد حدوثه، لأن الإنسان مخلوق يتعلم بالمحاولة والخطأ، المشكلة هنا، كيف نضع احتياطات تقلل قدر الإمكان من حدوث الخطأ، فالخطأ الفردي يمكن إصلاحه، لكن الخطأ الذي يتحمل تبعاته الشعب، يصعب التحكم في تعدياته.

الخطأ ميزة إنسانية تعليمية على المستوى الشخصي، لكن على مستوى حكم الدول، الخطأ غير وارد في سياق، التعلم بالمحاولة والخطأ، ذلك بوضع برامج سياسية دقيقة، تبدل أقصى التدبريات لتجنب الخطأ، وفي حال حدوثه، وهذا مؤكد يكون من النوع الطارئ

[1] - *Karl Popper:* ***The open society and its enemies****, Volume 2, Hegel and Marx, Op. Cit.,151.*

والجزئي الذي، يمكن التحكم فيه. إذن السياق الديموقراطي، الذي يفرض القيام بالصواب بمجرد الاختيار الأول يجب تجاوزه، كما أن الأخطاء الفادحة تسبب كوارث كبيرة، فلا يجب أن يترك النظام الحاكم يسيء بكل كبير، ثم يبرر له بحجة الخطأ، العب الذي يحكم يكون يقضا بمجرد بوادر الأخطاء الصغيرة يتحرك لتصحيحها.

عندما قال غاليلي أن الأرض تدور قتل، إن القائل بها فرد واحد. وهذا درس مهم لتعلمه، عن قوة العقل البشري، وعن إمكانية خطأ الشعوب. إن المبدأ الذي تقوم عليه الديمقراطية، يفرض الصواب وفق زيادة العدد، لا وفق مصداقية الفكرة، العدد المؤيد ليس معيارا للاختيار "أنا لا ـقصد بالديمقراطية شيء غامض؛ مثل حكم الأغلبية ,لكن أقصد المؤسسات التي تسمح للشعب أن يراقب القوانين وعدم تطبيق القوانين، وهذا ما يجعل الإمكانية للإصلاح دون اللجوء إلى العنف [1]".

رأي الشعب الذي يملك قدرة تغيير الحكومات، حتى لو كانت غير ديموقراطية، خطير جدا, إنها قوة خطيرة، القدرة على التغيير [2]، لكن يجب أن نفتح نقاشا حول مدى أهلية الشعب في اختيار ممثليه، قطعا الشعب من يجب أن يختار، لكن هل هناك فئات معينة يجب أن تمنع من الاختيار ؟ أو على الأقل شروط معينة يجب توفرها فيمن يختار؟

يحملون مسؤولية شعب لفرد من الأفراد، الفرد بالكاد قادر على تحويل سياق حياته نحو الأفضل، لا يوجد فرد قادر على تغيير مصير شعب حتى لو كانت نيته طيبة، لهذا السبب تفشل مشاريع استيراد الديموقراطية كقوانين، إنها جهد يترافق مع تنمية مجتمع من مختلف المجالات، أهم ما فيها تعلم الشعوب مسؤولية قرارها. البرنامج السياسي يحدد وفق تسطير هدف نهائي بالتقريب، يجب الشروع من الهدف المثالي، قبل وضع مخطط عملي يتضمن الوسائل والأهداف الجزئية، بهذه الطريقة فقط يكون هناك برنامج سياسي للمجتمع، ونبدأ التفكير في أحسن وسائل تطبيقه [3].

أي خلل في المخطط هي ضرورة البحث عن مشروع سياسي أفضل، لكن ما يحدث هو العكس تماما فتجد أصحاب المشاريع السياسية الأيديولوجية يملكون في كل الحالات مبررات واهية لفشلهم، ولأن الشعوب لم تنشأ على ثقافة التقنية السياسية العلمية التي تعرض للسياسة كمشروع علمي يتجاوز الأفراد، فإن الأوضاع السياسية لا تزال في تفاقم نحو الأسوء.

---

[1] - *Karl popper:* ***The open society and its enemies, The spell of Plato****, Volume 1, George Routledge and sons ltd, London, 1947. p.110.*

[2] - *Karl Popper:* ***Conjectures and Refutation****, Op. Cit., P.349.*

[3] - *Karl popper:* ***The open society and its enemies, The spell of Plato****, Op. Cit.p. 138.*

المجتمعات أقرب إلى التصديق بوجود هكذا نوع من الكيانات المحركة للمصير، فإن تصديقها للخداع السياسي المبني على نظرية المؤامرة سيكون في منتهى السهولة دائما ما يملك هؤلاء حجج غير علمية تبرر فشلهم السياسي، والمسألة هنا لا تثير جدلا حول ضمير السياسي، بقدر ما تثير جدلا حول المشروع السياسي الذي لا يملك حصانة ضد هذه الأفكار المغلوطة، لأنه لم يبنى وفق التقنية السياسية التي تضع مخططا واضحا وفق دراسة مستوفية للوصول لمكسب سياسي محدد وفي حالة فشل المشروع.

المشاريع التي تطرح في بلدان العالم الثالث مازالت تتجاذب بين الأيديولوجية التي يسيطر عليها الدين، وأيديولوجيات أخرى خطيرة، قد تكون مجرد خرفات، شعوب يمكن توجيبيها بالخرافات، وعلى النقيض، شعوب أخرى تجاوزت التأثير الديني، والخرافي بدعوى العلم والحداثة، إلا أن هذه الأخيرة أيضا تحولت لأيديولوجيا، مثلا التركيز على حقوق المرأة، الحريات المختلفة، لكنها تصب في إطار التحفيز الشعبي، وتؤكد قابلية السيطرة على الشعوب.

يجب الانتباه لخطورة ضغط الجماعة وحماية الفرد منها، إنها خرافة أن يعتقد بحصانة الجماعة من الخطأ، مع العلم أن الجماعة هي كيان خيالي، على عكس الفردانية التي تمنح البعد الواقعي، فيمكن مثلا أن تقول ذلك الفرد، وعندما تشخصه تحدده، لكن عندما نستعمل كلمة جماعة، شعب، فالمعنى هنا عاطفي، ميتافيزيقي، لأنك تعجز عن التحديد، وبالتالي هنا من الخطورة أن تمنح قوة التغيير المطلق ودون رقابة. لدراسة علم السياسة دراسة نقدية نحتاج بداية للنقد، والتخلي عن عجرفة القدرة التنبئية، يجب التخلص من التفكير الذي يتجنب الاعتراف بالأخطاء على اعتبار أن عدم الوقوع فيها أمر ممكنا أو جيدا، في علم السياسة يجب معرفه الأخطاء ومحاولة التعلم منها[1].

بالرغم من أن الخطأ أمر طبيعي، إلا أن هذا لا يبرر العشوائية في اقتراف أخطاء تدمر الشعوب، عندما تختار الأفراد أو الجمعات ممثلا لها في السياسة، يكون مزودا بمشروع سياسي علمي مدروس، هذا ما تحدده المخططات العلمية التي تبين نسبة الخطأ، وكيفية التعامل معه إذا حدث، قد تحدث أخطا غير متوقعة، لكنه تكون في إطار برنامج ودراسات، الخطأ والاعتراف به ليس تصريحا وتبريرا للوقوع فيه، كما أن الرقابة المستمرة تتحرك عند الأخطاء الجزئية الأولية حتى قبل حدوث أخطاء مدمرة كبيرة.

الشعوب تملك نفس احتمال التحول للديكتاتورية مثل الأفراد، هناك شعوب وافقت على تدمير شعوب أخرى ودمرتها بالفعل من خلال المشاركة في الحروب، الأمر لا يتعلق

[1] - *Karl popper:* ***The poverty of Historicism, The beacon press****, Boston, 1957. p.80.87.*

بسوء النية أو التشكيك، في رغبة الشعب في خدمة مصالحه " كل تحكم في العلاقات الاجتماعية، يخلق مجموعة جديدة من العلاقات، التي تتطلب بدورها التحكم فيها، إذن التحكم هو عملية غير منطقية، محاولة التحكم تؤدي الى تسلسل لا نهائي ويحدث ذلك في دراسة المجتمع ككل"[1].

الماركسية هي حكم الجماعة، أي طبقة العمال وهي غير دكتاتورية بمعنى أن الطبقة الحاكمة تختار بالجماع من طبقة العمال، الاختيار الشعبي لا ينفي صفة الدكتاتورية وإنما يتحول الأغلبية إلى قوة دكتاتورية بتفويض ديمقراطي، وهنا تكمن الخطورة، لأن الجماعة أكثر خطورة من الفرد حتى لوكنات الجماعة، هي أغلبية الشعب.

لهذا يرفض بوبر النظرية الماركسية لربطها بين السياسة والعنف، فالعنف هنا خيار متاح للطبقة العاملة لتحقيق مكاسبها السياسية، في المقابل يقبل بوبر بالديمقراطية رغم رغبته في تحسينها، او استبدالها، لأنها تفرض السلم للوصول للسلطة، بينما اتصل جماعة الماركسية بالثورة الدموية، لكنها تعتبر نفسها ممثل للعمال والأغلبية.

الشعوب الغاضبة التي تعتقد أنها قادرة على قتل الحاكم الذي أخطأ، بالرغم من جرمه، هناك قانون يحمي المجرمين، ووحده مخول بمعاقبتهم، الجماهير إذا لم يسيطر عليها بقوة القانون والأمن تتسبب في دمار في حالات كثيرة أبرزها الفوضى وفقدان الأمن، إذن الشعب الذي يعتقد أنه بقوة الجماعة قادر على أن يفعل ما يشاء هو شعب ديكتاتوري أيضا.

رابعا – ما بعد الديموقراطية، تفنيد المسؤولية والحرية بمفهومهما الديموقراطي:

أغلبية المحاولات الديموقراطية بمفهوم الاختيار الشعبي لم تكن ضمانة لحماية الديموقراطية من التحول للدكتاتورية، إن حرية الشعب عبارة عن قوة غير مسؤولة[2]، وذلك في بلدان العالم التي تفرض الديمقراطية كطريقة للوصول إلى الحكم، ولا تتهيأ بمؤسسات ديموقراطية، إن المراهنة على الأخلاق خطوة غير صحيحة والديمقراطية لا تقوم على الثقة العشوائية وإنما على ثقة الرقابة المستمرة.

المفهوم الشائع يفترض أن الديمقراطية تبدأ قبل اختيار الحاكم، وتنتهي مباشرة بعد اختياره، وسوف يقوم الفرد أو المجموعة التي اختارها الشعب، بعملها، المفهوم الصحيح، هو أن الديمقراطية هي الرقابة التي تبدأ مباشرة بعد الاختيار، "أن يقوموا بمحاسبة

[1] - *Karl popper:* ***The poverty of Historicism****, Op. Cit.p. 79*.
[2] - *Karl Popper:* ***Conjectures and Refutation****, Op. Cit., P. 349.*

وإقالة حكومتهم، إنها النصيحة الوحيدة التي نتمكن بواسطتها من حماية أنفسنا ضد سوء استخدام القوة السياسية"[1].

يشير بوبر إلى عدم رغبة الشعوب في تحمل المسؤولية الديموقراطية، هذا النقد يحيلنا إلى نقطة مهمة يجب الانتباه لها في حالة تم تجاوز الديموقراطية نحو مشروع أفضل، الديموقراطية هي حكم الشعب، وليس اختيار الشعب فقط، الاختيار ضروري لكن الاستمرارية مسؤولية ضرورية، مسؤولية الرقابة، الشعوب تنسحب من هذه المسؤولية، لتعود لمشاكل حياتها اليومية، ومن اختارتهم يتكفلون بتدبير كل أمورهم، فقط عندما يخطئون يبدأ التذمر والمحاسبة التي قد تصل للثورات، أو العزل السلمي في أفضل الأحوال.

"المنهج الكلي لا يخطط فقط لدراسة المجتمع، بمنهج غير قابل للتحقيق، لكنه يخطط أيضا للتحكم وإعادة بناء المجتمع ككل، هنا يتنبأ أن سلطة الدولة في ازدياد حتي تصبح الدولة والمجتمع بالتقريب شيء واحد ويمكن توضيحها بهذا التعبير، هي نظام الحكم الجامع"[2]، بمعنى أن هناك توقع لأن الاختيار الشعبي يعني أن الحاكم المختار سوف يكون صوت الشعب تلقائيا، فكرة غير واقعية، يمكن إدراك ذلك باللجوء إلى العلوم المختلفة التي توضح، احتمال تحول إنسان جيد إلى إنسان سيئ بصفة طبيعية، بتأثير من السلطة.

الشعوب التي تمكنت من الاختيار بحرية، انتقلت إلى المفهوم الأفضل للديموقراطية وهو مسؤولية المشاركة في الحكم، قد لا تشارك بشكل شخصي في اختيار الحاكم، وقد يحدث أن يصل إلى الحكم من لا ترغب فيه، هذا ليس مهما بقدر المسؤولية الديموقراطية، هي مسؤولية المراقبة المستمرة لتطبيق المشروع، أي أن المسؤولية تتطلب التركيز على اختيار مشاريع يمكن مراقبة تطبيقها، على النقيض من الاختيارات التي تركز على نية الأفراد وجوانب حياتهم الشخصية، تؤثر هذه العوامل لكنها بدون قيمة بلا مشروع "ان الاختلاف المنهج العقلاني أنه يحسن حياة الناس أما المنهج غير عقلاني في حالة اختباره انه يزيد في معاناة الناس انه اختلاف بين منهج قابل للتطبيق ومنهج تصبح محاولة تطبيقه وسيلة لفعل مؤجل"[3].

[1] - *Karl Popper:* ***The open society and its enemies****, Volume 2, Hegel von Marx, Op. Cit., P. 127.*
[2] - *Karl popper:* ***The poverty of Historicism****, Op. Cit.p. 79.*
[3] - *Karl Popper:* ***The open society and its enemies****, Volume 1, Op. Cit., P 139.*

في كتاب المجتمع المفتوح ناقش بوبر مسألة حماية الحرية، إنها نظرية تفسر الحرية بشكل سلبي الديمقراطية تفويض لحرية مطلقة، تبدأ بعد الاختيار الديموقراطي هذا النوع من الحرية خطير يسميها بوبر الحرية التي تحمل " درجات من الشبهة" [1] حسب الرؤية البورية، إنها بداية للطغيان، لذلك تمنح الديموقراطية حرية الرقابة، وليس تفويضا مفتوحا، لا يوجد أي إنسان مؤهل للحرية المطلقة، وكذلك الحكومات، إنه إفساد لها عن غير قصد، يجب أن تقيد الحرية بضوابط مختلفة ورقابة مستمرة " إرادة مشتركة، أو روح الشعب "[2]، وهي رؤية رومنسية[3].

الاعتقاد بوجود المثالية في السياسية سببه حسب بوبر التهرب من المسؤولية، يروجون لهذه الفكرة بدعم من النفوس الضعيفة والشعوب التي لا تريد تحمل المسئولية، فإذا كانت الشعوب عاجزة عن تغيير ظروف حياتهم السيئة، السياسة تشكل نظرية المؤامرة والتملص من المسؤولية، يجب تحمل المسؤولية سواء بالنسبة للأفراد أو المجتمعات، وذلك ببنا مؤسسات ديموقراطية، القضاء والإعلام مؤسسات ديموقراطية، تحتاج لجهود كبيرة لتبدأ العمل وفق التقاليد الديموقراطية، الاختيار الديموقراطي غير كاف.

من يحكم الدولة؟ هذا أهم سؤال في الفكر السياسي الإنساني، لأن الإجابة عليه هي التي تحدد طبيعة نظام الحكم، فاذا كان الذي يحكم من احتيار الشعب، فالنظام ديموقراطي، وإذا كان من اختيار الجيش، فالنظام عسكري، وإذا كان ابن الحاكم، أو فرد من عائلته فالنظام ملكي وراثي، إن الأفضل هو معيار نسبي، يتغير، حسب المرجعية التي اختارته منهج الاختيار لم يشكل فارقا عندما تحولت بعض الأنظمة الديموقراطية لأنظمة استبدادية، كما مارست بعض الأنظمة غير الديموقراطية الحكم بطريقة أفضل من أنظمة دكتاتورية.

لا يهم من سوف يحكم إذا لم يكن يملكا مشروعا، ولم يكن هناك مجتمع يراقب ويحمي تطبيق هذا المروع بالمؤسسات الديموقراطية. ملاحظ الدور الذي قام به الأفراد أو الجماعات التي حكمت الدول عبر التاريخ ويمكن أن نختزنها في نظامين أساسيين وهم النظام الديكتاتوري والنظام الديمقراطي، ويمكن التأكيد من خلال التاريخ السياسي أن الاستبداد مارسه الأفراد والجماعات على حد سواء، وأن الحاكم الأفضل الذي لا يرتكب

[1] - *Karl Popper:* ***Conjectures and Refutation****, Op. Cit., P.349*.
[2] - *Ipid.p.348.*
[3] - *Ipid.p.348.*

الأخطاء غير موجود "تحقيق دولة مثالية مستخدمة خطة عمل للمجتمع ككل تتطلب حكما مركزيا قويا للقلة ولذلك من المحتمل أن تؤدي للدكتاتورية "[1].

نتائج البحث:

– يجب أن تتبع العلوم السياسية فكرة نقد الديموقراطية، نواتها كانت عبر مراحل زمنية من تطبيقها، في حال نجحت الشعوب التي تسعى إليها في تجاوز أخطائها السياسية، لا يجب أن تجرب بالضرورة الديموقراطية الكلاسيكية قبل تطبيقها في العالم المعاصر، يمكن الانتقال مثلا من الديكتاتورية إلى الرؤية المصححة من الديموقراطية المتجاوزة لأخطائها، وهذا هو الهدف الأساسي من هذه الدراسة، أثنا نضال الشعوب للاقتراب السلمي من حكم أفضل، يجب أن تعمل العلوم السياسية على الاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى، التي انتقلت إلى البحث المتواصل عن الأفضل.

– قد يكون فرد على صواب، ومجموعة أفراد على خطأ،الديموقراطية قائمة على فكرة تقييم الخطأ والصواب، وفق معيار عدد الأفراد الذين يؤيدون نفس الفكرة السياسية، زيادة تعداد البشر الذين يؤيدون فكرة ما أو يختارون حاكما ما، لا يعني أنهم على صواب، لأن الصواب لا يحدد بالعدد، كما أن الصواب لا تنقص قيمته إذا كان مؤيده فرد واحد فقط، الحكمة تكون بقوة العقل، لا بقوة العدد، طبعا هناك ترجيح للصواب عندما يزيد عدد الأفراد المتشاورين، لكن بالنسبة للشعوب التي يكون عددها كبيرا جدا، من المستحيل التشاور بينها، وسائل الإعلام تتشاور نيابة عنها، وهي في الغالب تكون موجهة.

– الرقابة أهم من الديموقراطية، يكون الشعب فيها هو المربي والمراقب والمسؤول، في حين يكون الحاكم دائما تحت الرقابة الحميدة، بمعنى افتراض حسن النية، بموجب التفويض الديموقراطي، وهذه هي نقطة فشل اغتصاب السلطة بالطرق الديكتاتورية، تكون فيه العلاقة بين الشعب ومغتصب السلطة، عدائية تفترض سوء النية، وتحمل عدائية تصل غالبا للدموية، كل من الطرفين يعدم وجود الاخر، بطرق دموية.

– الديمقراطية درجات وهنا نفتح مجال للنقاش حول المشاريع الانتخابية، هي في أغلبيتها دراسة تحدد النقاط المحركة للشعوب وفق دراسة توجهاتها، مثلا قضية المرأة، حقوق الطفل، المهاجرين، مفاتيح التأثير على الشعوب أثناء الحملات الانتخابية، تحقق نتائجا كبيرة، وتختلف شدة تأثير هذه المشاريع المخادعة من شعب إلى أخر، ومع تطور

[1] - *Karl Popper:* ***The open society and its enemies****, Volume 2, Hegel von Marx, Op. Cita., P 140.*

الدراسات الاجتماعية والنفسية، أصبح من الممكن قيادة التجمعات البشرية، للتحول إلى لعبة ماريون تحركها خيوط خفية، وهي الأفكار المؤثرة،هذا النوع من اللعبة الديموقراطية يعتبر حيلة تنطلي على الشعوب كلها، وليس الشعوب المتأزم حضاريا فقط.

- الديمقراطية الدينية، الديمقراطية الاقتصادية، الديمقراطية الإنسانية وهناك وجه أخر للديموقراطية الدينية هو الديموقراطية الاقتصادية، حيث طغت المصلحة الاقتصادية على وعي الفرد والشعب ليصل لمرحلة يبيع فيها كل القيم الإنسانية في مقابل المادة، هذا النوع أيضا مشابه تماما للسيطرة الدينية، لأنه لا يتجه نحو العقلانية، وإنما يصبح حاجة متوحشة تلغي الإنسانية.

- إنشاء مؤسسات ديموقراطية هو الأهم، يضمن بها احترام اختياره، لا يوجد فرد، أو تغيير عشوائي، أو حتى ثورة قادرة على أن تهب شعبا المؤسسات الديموقراطية، كل الشعوب التي وصلت إليه استحقتها بعد جهود قد تتطلب أجيالا من العمل، والعمل هذه وظيفة الشعوب التي تجتهد، وتنقل مواصلة الاجتهاد لأجيال لاحقة.

- التثمين الديموقراطي مهم، هو مواكبة التغييرات وتثمنها، وهذا يزيد من قوة الرابط بين الحاكم والشعب، فبعد تكليفه، يتم تعزيز مجهوداته بواسطة التثمين، وأيضا تتم الإشارة إلى النقائص والسلبيات لتصحيحها، إن تجريد الفئة الحاكمة من صفات البشرية يؤدي دائما لنتائج عكسية، فالصواب الذي يتم تجسيده غالبا ما يصنف في سياق الاختيار الأول، تبقى النظام المختار للحكم يعمل تسديد حقوق ذلك الاختيار، فإذا أصاب فهو واجب، وإذا أخطأ فيحاسب، يجب الانتقال إلى ثقافة تعزيز العلاقة بواسطة تثمين الإيجابيات.

- الترشح للحكم، يقابله الاختيار، ولا يعتبر الاختيار هنا، تفضيلا أو دينا، ذلك أن الشعب يختار في هذه الحالة وفق جدارة المترشح، والمشروع الذي حمله، وهنا يتحول الاختيار الديموقراطي من فضل إلى اتفاق عملي متبادل، تكون فيه المنفعة المتبادلة واضحة، وهي المشروع مقابل ما سوف تحصل عليه الفئة التي تم اختيارها، وعند بداية العقد بالاختيار مباشرة، يجب أن يحرص كل طرف في الاتفاق على تتبع وتيرة سير الاتفاق، بالمراقبة الشعبية.

- ما بعد الديموقراطية هي مجموعة من التجارب المختلفة بعد تطبيق الديموقراطية، مروع يتكون من إيجابيات الديموقراطية وبالتحديد فكرة الانتقال والتداول السلمي على السلطة، وتحكيم العب في مصيره، لكن مع تصحيح يتلاءم مع تطور المجتمع المعاصر، كيف لمجتمع معاصر تعداد سكانه بالملايين أن يحكم، ويتجاوز فكرة

الاختيار ثم رمي المسؤولية على الحكام، كيف يتعلم المراقبة وتحمل مسؤوليته ليحمي نفسه من ديكتاتورية الفرد، وديكتاتورية ضغط الشعب.

قائمة المصادر:

قائمة المصادر باللغة العربية:

1. كارل بوبر: أسطورة الإطار، ترجمة يمنى طريف الخولي، عالم المعرفة، العدد 292 أفريل. 2003.
2. كارل بوبر: الحياة بأسرها حلول لمشاكل، ترجمة بهاء درويش، منشأة المعارف الإسكندرية 1994
3. كارل بوبر: المجتمع المفتوح وأعداؤه 1. ترجمة السيد نفادي، دار التنوير للطباعة والنشر، لبنان، ط 1 1998.
4. كارل بوبر وجون إكس: النفس دماغها، ترجمة مصطفى، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة . 2012.
5. كارل بوبر: بحثا عن عالم أفضل، ترجمة أحمد مستجير، مكتبة الأسرة، مصر 1999 .
6. كارل بوبر: بؤس التاريخان، ترجمة عبد الحميد صبره. دار الساقي، لبنان. 1992.
7. كارل بوبر: منطق الكشف العلمي، ترجمة ماهر عبد القادر محمد على، دار النهضة العربية، بيروت 1968.
8. كارل بوبر: درس القرن العشرين، ترجمة الزواوي بغورة ولخضر مذبوح، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت، 2008.

قائمة المصادر باللغة الإنجليزية:

1. Karl Popper: Conjectures and Refutations, The growth of scientific knowledge basic books, London New York ,1962.

2. Karl Popper: Darwinism as metaphysical research programmed.in shilpp (Ed) the philosophy of Karl Popper, Vol 1. La sall.III. Open court, 1974.

3. Karl Popper: Quantum theory and the schism in physics, From the postscript to The logic of scientific discovery, Edited by W. W. Bartley. III, Rowman and Littlefield, Totowa, New Jersey, 1982

4. Karl Popper: New foundation for logic, Mind, New series. Volume 56, Issue 233, Oxford University press, 2001.

5. Karl popper: Objectify Knowledge, An evolutionary approach, Oxford, University Press, 1972.

6. Karl popper: On the sources of knowledge and of Ignorance, Article in unsocial session science and ethics-international congress of philosophy the Cresset Press, Vienna ,1969.

7. Karl Popper: Karl popper: open future. A conversation with Adam Jchmielweski. In journal ordo 29 July 1994. In popper, open society after fifty years, the continuing relevance of Karl Popper, Edited by Jan Jarvis and Sandra Pralang, Routledge, London and New York 2005.

8. Karl Popper: Paper to a philosophy seminar at Canterbury, University College, Christchurch, New Zealand, first published in mind, N, S, vole, 1940.

9. Karl Popper: Three Worlds the Tanner Lecture on human values, Delivered at University of Michigan, 7, April, 1978.

10. Karl Popper: The logic of scientific discovery, Classics Routledge, London and New York, 2005.

11. Karl popper: The open society and its enemies, The spell of Plato, Volume 1, George Routledge and sons ltd, London, 1947.

12. Karl Popper: The open society and its enemies, The high tide of Hegel and Marx and aftermath, Volume 2, Routledge and Kegan Paul, London ,1966.

13. Karl Popper: The open universe, Routledge. London and New York.1982
14. Karl popper: The poverty of Historicism, The beacon press, Boston, 1957.
15. Karl Popper: The nature of philosophical problems and their roots in science, The British Journal for the Philosophy of Science, Oxford University Press, British Society for the Philosophy of Science, Vol 3. N 10. Aug 1952.
16. Karl popper: Untended quest, An intellectual autobiography. Routledge. London and New York ,2005.